

التَّذْكِرةُ في علوم الحديث

صَنَّفَهَا

أبو حفص، سِرَاجُ الدِّين، عَمْرُ بْنُ عَلِيٍّ بن أَحْمَدَ، الأَنْصَارِيُّ، الشَّافِعِيُّ
الْأَنْدَلُسِيُّ الْوَادِيَّ أَشْيَى الْأَصْلِ، ثُمَّ التَّكْرُورِيُّ، ثُمَّ الْمِصْرِيُّ الْقَاهِرِيُّ الْمَوْلِدِ وَالْوَفَاةِ
الْمَعْرُوفُ بِ(أَبْنِ النَّحْوِيِّ)، وَهُوَ أَبُوهُ، وَبِ(أَبْنِ الْمُلقِّنِ)، وَهُوَ وَصِيُّهُ
الْمَوْلُودُ سَنَةَ ٧٢٣، وَالْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨٠٤

رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

واعتنى بها

فِيصَلُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بن حَمِيدٍ الْقَلَّافُ

الْأَسْتَاذُ الْمُسَاعِدُ بِكَلِيَّةِ الشَّرِيعَةِ وَالْدِّرَاسَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ

بِجَامِعَةِ الْكُوَيْتِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ، يَسِّرْ وَأَعِزْ، يَا كَرِيمُ

مقدمة

الحمد لله حقَّ حمده، إقرارًا بعظمته ومجده، وأشهد أن لا إله إلا هو، وفاءً بعهدِهِ، وإيمانًا بوعده، وتوحيدًا خالصًا من ضده، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، المؤيَّدَ بسلطان الحجة في قوله ورده، والمنصورُ بسيف الجهاد في عزِّهِ وصِدِّهِ، صَلَّى اللهُ عليه، وعلى آله وصحبه وجنوده، الحامِينَ حِمَى دِينِهِ، حَتَّى صفا النَّهْلُ من وَرْدِهِ، وسَلَّمَ تسليمًا كثيرًا، ما أسفر النَّور من ليله، أو أزهَرَ النَّور من وَرْدِهِ.

أمَّا بعدُ، فهذه نسخة من "التذكيرة في علوم الحديث" لأبي حفصٍ سراج الدِّين عمر بن علي بن أحمد الأنصاري، المشهور بـ(ابن المُلقِّن)، المتوفَّى سنة أربع وثمانمائة، صاحب المصنَّفات المحرَّرة، والترجمة المعروفة المشتهرة،^(١) رحمه الله ورضي عنه.

وهذه "التذكيرة" تلخيصٌ وجيزٌ لكتابه: "المُقْنِع في علوم الحديث"، الَّذِي لَخَّص فيه "معرفة أنواع علم الحديث" لأبي عمرو بن الصَّلاح الشَّهْرُزُورِي، وهو واسطة عَقْد المصنَّفات في علم المصطلح، قد جمع فيه ما تفرَّق في كلام الأئمة والحُفَّاظ قبله؛ حَتَّى صار عُمدة العلماء والمحدِّثين بعده.

وليست "التذكيرة" مجرَّد اختزالٍ واختصارٍ؛ فقد زاد فيها ابن المُلقِّن مسائل لم يذكرها في "المُقْنِع"، ولا ابن الصَّلاح في أصله، فمنها: المستفيض، وتفسيرُ الحديث، وبعض ما يتعلَّق به من المصطلحات الأصولية، وروايةُ الشَّيخ عن التِّلْمِيذ،^(٢) والنَّظِير من المجتهدين عن نظيره منهم، ومن وافق اسمه اسم أبيه، ومعرفة من اختلَفَ فيهم، ومن احترقت كتبه أو ذهبت،^(٣) والنَّسَب إلى القبائل والصِّناعات وغيرها من الحَلَى.

وله سوى ذلك زياداتٌ دقيقةٌ في أثناء المسائل، كالتَّنويه بمعنى القوي، والمتروك^(٤) والباطل والمُفْسَد، وبُعْلُو السَّماع،^(٥) ومعرفة لغات الحديث، ورواية الأم عن ولدها، والشَّيخ عن التِّلْمِيذ، وذكَّر رواية ربيعة الرَّاى عن مالك،^(٦) ورواية أبي حنيفة والثَّوري عنه.

ونبّه بلطفٍ على كراهية الجمع بين اسميّ (المتّصل) و(المقطوع)، وابتكر تسمية المنقطع (مفصّلاً)، وقد استعمل ذلك في بعض كتبه.^(٧)

وأيضاً، فقد غاير في عدّ أنواع الحديث؛ ففرّق بعض ما جمعه ابن الصّلاح، كإفراده المعلق والمُعنعن من مبحث المُعضل، ورواية الأقران من مبحث المُدبّج، ومن اشتهر بالكنية دون الاسم من مبحث الأسماء والكنى، ومن حدّث ونسي من مبحث صفة من تُقبل روايته، وجمع بعض ما فرّقه ابن الصّلاح، كذكره المرسل الخفي في مبحث المرسل المطلق، والمشهور مع العزيز والغريب، ولم يُكرّره في مبحثٍ مستقل.

وجوّد ترتيب كتابه؛ فقدّم وأخّر، ومن ذلك أنّه ضمّ الأنواع المتقاربة والمتقابلة بعضها إلى بعض، فأعقب الفرد الغريب وما معه، وأعقب زيادة الثقة المزيّد في متّصل الأسانيد، وأعقب معرفة المختلط من حدّث ونسي.

فهذه "التذكيرة" - على صغر حجمها - عظيمة الفائدة، حقيقةً باسمها؛ فقد حوت أكثر من ثمانين نوعاً من علوم الحديث، مع تعريف بعض المصطلحات، وتوضيح بعض المسائل، وذكر بعض الأمثلة، وتقرير بعض الأحكام، بحيث تذكّر المبتدئ بأصول الفن ومهمّاته، وتُهيّئه لفهم ما هو أوسع من تفاصيله وجزئياته.

ولذلك غنّى العلماء بنسخ "التذكيرة"، وروايتها، وتعليمها، وشرحها المصنّف: ابن المُلقّن،^(٨) والسّخاوي في "التّوضيح المعتبر"، والصّلاح بن الدّيمي^(٩) في "التّبصرة"، وجماعة من المعاصرين، ونظّمها ابن العِماد الأقفهسي^(١٠) وشرح نظمه.^(١١)

وطُبعت "التذكيرة" طبعاّت كثيرة، قديماً وحديثاً، وفي طبعاّتها خيرٌ كثيرٌ، والله يتقبّل من كلّ من اجتهد في ضبط العلم وتقريبه ونشره، وهو - سبحانه - ذو الفضل العظيم. وقد اجتهدت في تحقيق هذه النّشرة على خمس عشرة نسخة، وفيما يلي بيانها، ثمّ شرح منهج العمل فيها، والله المستعان.

١. النسخة الأصل: وهي مصورة من مكتبة شستر بتي بجمهورية إرلندا، ضمن مجموع فيه عدة مصنفات لابن الملقن، وعليه خطه في مواضع منه، كتبه كله محمد بن سليمان بن عوض البكري الشافعي. (١٢)

وعلى المجموع تملك مؤرخ بسنة خمس وسبعين وثمانمائة، وآخر لعبد القادر السقطي، (١٣) مؤرخ بسنة إحدى وخمسين ومائة وألف.

وهي نسخة متقنة جداً، وتشهد بذلك آثار المقابلة والتصحيح، بل هي أجود النسخ مطلقاً، وأوثقها؛ فاستحقت أن تكون أصلاً.

وقال البكري في آخرها: «ونجز ذلك على يد فقير رحمة ربه: محمد بن سليمان البكري، عفا الله عنه، وعن مؤلفه، وعن جميع المسلمين، آمين، في ليلة يسفر صباحها عن ثاني عشر جمادى الآخرة، سنة خمس وستين وسبعمائة».

ثم كتب ابن الملقن: «سمِعها علي كاتبها الشيخ العالم شمس الدين المذكور أعلاه، في مجلس واحد، في يوم الأحد، ثاني عشر جمادى الآخرة، من سنة خمس وستين وسبعمائة، كتبه مؤلفها، عفا الله عنه وعن جميع المسلمين».

٢. النسخة (م): وهي مصورة من دار الكتب المصرية.

وعليها تملك هذه صورته: «في ملك الفقراء إلى الله: عبد العزيز (١٤) وعبد الرحمن (١٥) وعلي (١٦) أبناء محمد بن علي ابن الشيخ محمد، بالشراء الشرعي، من تركة ابن العم: عبد الرحمن بن علي، رحمه الله تعالى»، وتملك بعده لابن أولهم، وهو عبد الله بن عبد العزيز بن محمد بن علي ابن الشيخ محمد بن عبد الوهاب، (١٧) وهو مؤرخ بسنة ثلاث وتسعين ومائتين وألف.

وهي نسخة متقنة، أشكل ناسخها ما يشكل، واجتهد في ترقيم أنواع علوم الحديث، فأوصلها إلى ست وتسعين نوعاً، وسقطت منها كلمات قليلة.

وفي المصوّرة ورقة ناقصة، بين قول المصنّف في تعريف المُعلِّ: «ما أُطْلِع فيه على» إلى قوله: «وصفَةُ الرّواية وأدائها».

٣. النُّسخة (ف): وهي مخطوطةٌ بدار الإفتاء السُّعوديّة، متأخّرةٌ جدًّا، وفرغ النَّاسخ من تسويدها سنةً إحدى وسبعين وثلاثمائة وألف.

وهي - كما ظهر لي - فرغٌ عن النُّسخة (م)، مع بعض التّصحيفات؛ فلا أعزو إليها إلّا في موضع الصّفحة النّاقصة من (م)، أو حيث تخالف النُّسخة (م).

٤. النُّسخة (ت): وهي مصوّرةٌ من المكتبة التّيُمُوريّة بدار الكتب القوميّة بمصر، وجاء في عنوانها: «التذكيرة في علم الحديث». (١٨)

وقد كُتبت بعد موت المصنّف، كما يظهر من ترخُّم النَّاسخ عليه في أوّلها، وفي غلافها فائدةٌ بخطِّ النَّاسخ في الفرق بين السنّة القمريّة والسنّة العدديّة والسنّة الشمسيّة، منقولةٌ عن الأجهوريّ، وأراه أبا الإرشاد نور الدّين عليّاً، الفقيه المالكيّ، المتوفّى سنة ستّ وستّين وألف. (١٩)

وهي نسخةٌ مُتَقَنَّةٌ، ومُشكّلةٌ، لكنّ الصّفحة الأخيرة منها - وتبدأ بكلام المصنّف في الوُحدان - بقلمٍ آخر، وتتابع السّقط فيها، وفحش التّصحيف.

٥. النُّسخة (ظ): وهي مصوّرةٌ من المكتبة الطّاهريّة بدمشق، ضمنَ مجموعٍ فيه مصنّفاتٍ أخرى، وجاء في عنوانها: «التذكيرة في علم الحديث».

وهي - كما ظهر لي - فرغٌ عن النُّسخة (ت)، لكنّها غير مُشكّلةٍ، وفيها تصحيفٌ وسقطٌ كثيرٌ، مع عناية النَّاسخ بالإصلاح والإلحاق في مواضع؛ فلا أعزو إليها إلّا لفائدةٍ، ولا أعتدُّ بما أحدثه ناسخها من الأخطاء.

وفي آخرها - من قول المصنّف: «وَمَنْ عُرِفَ بِأَسْمَاءٍ»، وهو نحو من بداية الصّفحة المختلفة في (ت) - انتقل النَّاسخ إلى أصلٍ آخر، كتبه تلميذٌ للمصنّف في حياته؛ إذ يقول في آخره: «قال شيخنا عمرُ سراجِ الدّين^(٢٠) بنُ أبي الحسن النّحويّ الأنصاريّ، أستاذُ الصّناعة، وإمام البضاعة، طَوَّلَ اللهُ عُمرَه، وَرَفَعَ في الخافقين قَدْرَه».

ويؤكّد أنّ هذه العبارة ليست للنّاسخ أنّه ترخّم على ابن المُلقّن في عنوان "التذكيرة"، وأنّه نقل في المجموع الشّامل لمتن "التذكيرة" من "الجامع الصّغير" للشيوطيّ، وإنّما فرغ من تأليفه سنة سبع وتسعمائة^(٢١).

٦. النّسخة (س): وهي مصوّرة في الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنوّرة، كُتبت بعد وفاة المؤلّف، كما يُفهم من ترخّم النَّاسخ عليه في غلافها، وفي آخرها.

وهي نسخة متقنة، واضحة، قليلة الأخطاء.

وعليها تملّكُ للشيخ محمّد رياض المالح^(٢٢) مؤرّخ سنة أربع وتسعين وثلاثمائة وألف، وتملّكُ أقدمُ بخطّ تقيّ الدّين الحسينيّ الحِصْنِيّ الشّافعيّ^(٢٣) مؤرّخ سنة واحدٍ وثمانين وألف.

وفي آخرها إجازة أقدمُ بخطّ نجم الدّين الغزّيّ^(٢٤) وهذا نصّها: «الحمد لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على سيّد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، أمّا بعد، فإنّ الشيخ الفاضل الصّالح حسين بن حسن الشّويكيّ^(٢٥) قد حضر دروسي، وسمع منّي، وعليّ قرأ، وقد أجزّته - وفّقّه الله تعالى - بما تجوز لي وعني روايته بشرطه عند أهله، وأوصيه وإيّاي بتقوى الله - تعالى - في السّرّ والعلانية، والله الموقّق، قاله وكتبه فقيرٌ عفو ربّه القدير: نجم الدّين محمّد بن محمّد بن أحمد بن عبد الله بن جابر القرشيّ أبو محمّد الشّافعيّ، المعروف بـ (ابن الشيخ رضيّ الدّين)، الغزّيّ، في ثامن عشر شوال، سنة تسع وأربعين وألف، أحسن الله ختامها».

٧. النسخة (ج): وهي مصوّرة من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ضمن مجموع فيه مصنّفات أخرى.

وهي نسخة مُتَقَنَّة في نفسها، كتبها ناسخها بخطٍ مغربيٍّ، عن أصل شيخه: المكتوب في حياة المصنّف، والمروّي عن بعض تلاميذه، وعلّق في حواشيها بعض الفوائد، لكنّ مُسِحت بعض كلماتها، ولا سيّما في أطراف السّطور، بل مُسِحت صفحة كاملة، وسقطت ورقة بعدها؛ فذهب من النسخة ما بين قول المصنّف: «ما أُضيف إلى النّبّي صلّى الله عليه وسلّم» وقوله: «وكتابة الحديث».

وقال النّاسخ في أوّلها: «وأخبرنا صاحبنا الشّيخ الفقيه الأغرّ والحاجّ الأكمل أبو الحسن ابن الفقيه الشّيخ الصّالح أبي عبد الملك مروان المكيّ^(٢٦) أكرمه الله تعالى، أنّه روى عن الشّيخ الصّالح شهاب الدّين أبي العبّاس أحمد بن صالح اللّحميّ^(٢٧) بثغر الإسكندريّة، عن الشّيخ الصّالح العلّامة المُحدّث أبي حفص عمر الأنصاريّ الشّافعيّ، المعروف بـ[ابن]^(٢٨) المُلقّن، تذكّرة في علوم الحديث، قراءة منه عليه بجميعها، وهو مؤلّفها، ونصّها» ثمّ سرّد المتن.

ثمّ قال في آخرها: «قال صاحبنا كاتبها الشّيخ أبو الحسن [بن]^(٢٩) مروان: فرغت من نسخها الآن بثغر الإسكندريّة المحروس، في منتصف يوم الإثنين العاشر لشهر ربيع الأوّل المبارك، عام ستّة وثمانين وسبعمائة... قلت: وأخبرني صاحبها أبو الحسن المذكور بسنده» يعني: الذي ساقه أوّلًا.

٨. النسخة (ز): وهي مصوّرة من المكتبة الأزهرية بمصر، لم يُذكر كاتبها، ولا متى كتبها، وهي نسخة جيّدة في الجملة، سوى أخطاءٍ وتصحيّفاتٍ قليلة.

٩. النسخة (هـ): وهي مصوّرة من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، مصدرها: مكتبة رضا رامفور بالهند، وجاء في عنوانها: «التذكيرة في علم الحديث».

وُكِّتَ بخطِّ فارسيٍّ حديثٌ، بقلمٍ دقيقٍ، خفيَّ قليلاً في التصوير، وعُنيَ ناسخُها بتصحيحها ومقابلتها، وفيها أخطاءٌ قليلةٌ، وسقطت منها بعض الكلمات في مواضع متفرقة.

١٠. النسخة (ك): وهي مصوَّرةٌ من مكتبة الإسكوريال بإسبانيا، ضمنَ مجموعٍ، مكتوبٍ بالخطِّ المغربيِّ، وفيها علاماتٌ للمقابلة، لكنَّ فيها سقطاً كثيراً، استدرك النَّاسِخُ بعضه، وفاته أكثره.

١١. النسخة (د): وهي مصوَّرةٌ من الجامعة الإسلاميَّة بالمدينة المنورة، مكتوبةٌ بخطِّ حديثٍ، وفي آخرها: «بلغ مقابلةً بحسب الطاقة»، لكنَّها كثيرة الأخطاء والتصحيف والسَّقط.

١٢. النسخة (ط): وهي مصوَّرةٌ من المكتبة التَّيْمُورِيَّة بدار الكتب القوميَّة بمصر، ضمنَ مجموعٍ فيه مصنَّفاتٌ أخرى.

وهي مكتوبةٌ بخطِّ نسخٍ جميلٍ، وسقطت منها بعضُ الأنواع، وفيها أخطاءٌ كثيرةٌ، وتقديمٌ وتأخيرٌ.

وجاء في آخرها: «وكان الفراغ من كتابة هذه "التذكيرة" المباركة يومَ الخميس المبارك، في اثني عشرَ من جُمادى الثانيَّة، (٣٠) سنة ١٣٠٢، على يدِ كاتبها: مصطفى عَطَّارُ ابنُ الشَّيخ محمدٍ شَريفٍ عَطَّارٍ، من الهجرة النَّبويَّة، على صاحبها أفضلُ الصَّلاة، وأزكى التَّحيَّة، آمين».

١٣. النسخة (ض): وهي المتن المُضمَّن في شرح: "التَّوضيح المُعتَبَر" للسَّخاويِّ، وقد نقله عن نسخة الجمال بن ظُهيرة^(٣١) وقد قرأها على المصنِّف: ابنِ المُلقِّن سنة سبعمِائةٍ وسبعمِائةٍ، واعتمدتُ في نصِّه على نسختين:

أولاهما: مصوَّرةٌ في الجامعة الإسلاميَّة بالمدينة المنورة، كتبها تلميذ السَّخاوي: عبدُ العزيز بنُ عمر بنِ محمَّد بنِ فَهْدٍ الهاشميُّ المَكِّيُّ^(٣٢) يومَ الأحدِ ثالثِ جُمادى الآخرة سنةَ تِسْعِمِائَةٍ.

وهي نسخةٌ متقنةٌ جدًّا، وغُنِيَ النَّاسُخ بتصحيحها ومقابلتها، وميَّزَ المتن بالحُمْرة؛ فهو يَخِفُ في التَّصوِير أحيانًا، ويخْفَى أحيانًا.

وهي مقروءةٌ على الشَّارح: السَّخاوي، وَكَتَبَ صفحةَ العُنْوان بخطِّه، وألحق في أثناء الشَّرْح زياداتٍ كثيرةً بخطِّه أيضًا.

وقُرئت عليه مرَّةً أخرى، فكتب في الصَّفحة الأولى ما نصُّه: «الحمد لله، أخذ عني هذا الكتاب ما بين سماعٍ وقراءة، فمن أوَّله إلى "الشَّاذِّ" قراءةً، ومن ثمَّ إلى آخره سماعًا، كلُّ ذلك في البحث والتَّحقيق، والإمعان والتَّدقيق، الولدُ الفاضل، بل الشَّيخُ الكامل، الْمُفْتَنُّ الْمُحَبَّب، البارِعُ الفارع، ممَّن أقبل على العربيَّة فتميَّزَ فيها، وعَوَّل على غيرها من الفضائل استعمالًا ... مع عقلٍ وسكون، وعدلٍ وركونٍ، بدرُ الدِّين أبو اليُمن محمَّد^(٣٣) ابن شقيقِي المرحوم المقرئ الأوحَد: محيي الدِّين أبي صالح عبدِ القادر^(٣٤) نفعه الله - تعالى - ونفع به، وبلغه من الخير نهايةَ أَرَبه، فاستفاد وأفاد، وشارك في المراد، وكان يجاري الحاضرين، ولا يُماري المكائرين المُعاندين، فحقَّق فَهَمَّها، وأذنتُ له في إفادتها وإجازتها، وقد أذنت له في جميع مرويَّاتي ومؤلَّفاتي، وانتهى ذلك في الحادي عشر من جُمادى الثَّانية، سنةَ تِسْعِمِائَةٍ، كتبه [في المدينة، والله]^(٣٥) الحمدُ، وصَلَّى اللهُ على سيِّدنا محمَّدٍ، وسلَّم تسليمًا كثيرًا».

والأخرى: مصوَّرةٌ من دار الكتب المصريَّة، ضمنَ مجموعٍ فيه مصنَّفاتٌ أخرى.

وهي نسخةٌ متقنةٌ أيضًا، منقولةٌ من خطِّ الشَّارح: السَّخاوي، ومقروءةٌ عليه، كتبها: عبد المعطي بنُ أحمد بنِ محمَّد السَّخاوي^(٣٦) سنةَ اثنتين وتِسْعِمِائَةٍ.

وكتب السخاوي في آخرها: «الحمد لله، سمعه عليّ بكمالهِ معارضاً بنسخته هذه كاتبها الولد الفاضل، المُجِدُّ الكامل، المَرْجُوُّ له التَّقَدُّمُ، والمَدْعُوُّ له بالزيادة في العلم ... زينُ الدين عبدُ المعطي حفيدُ قاضي القضاة شيخ الإسلام الشمسِ السخاوي قاضي المالكية بالمدينة النبوية،^(٣٧) على ساكنها أفضل الصلاة والسلام، نفع الله به، ونفعه، ورحم سلفه، وبأبيه^(٣٨) وعمّه^(٣٩) جمعه، في مجلسين، ثانيهما سادس شعبان، بالروضة الشريفة، وأجزت له، كتبه مؤلفه، ختم الله له بخير».

وفي الورقة الأخيرة تَمَلُّكُ مُحَمَّدٍ وَلِيِّ الدِّينِ الضَّرِيرِ الشَّافِعِيِّ، وهو الشَّبَشِيرِيُّ،^(٤٠) وإجازة له هذا نصُّها: «الحمد لله، وسلامٌ على عباده الذين اصطفى، وبعدُ، فقد سمِعَ عليّ الشيخُ الفاضلُ المُحَصِّلُ الكامل: وليُّ الدين مُحَمَّدُ بن عليّ الأزهرِيُّ الضَّرِيرُ جميعَ هذا الشَّرح، من لفظي لغالبه، وبقراءة غيري لسائره، سماعَ بحثٍ وتحريرٍ، وإفادةٍ وتحقيقٍ، وأجزتُ له أن يروي ذلك عني - وجميع ما يجوز لي وعني روايته - بحق روايتي للشرح المذكور عن مؤلفه سماعاً للأكثر منه وإجازةً لِمَا بقي، وبروايتي للمتن عن الشيخ الإمام الوالد، إذناً من مؤلفه إجازةً، وأجزتُ له أن يُفيد ذلك كما استفاد لمن طلب ذلك منه وأراد، وأسأله ألا يُخليني من دعواته في أوقات خَلَوَاتِهِ وجَلَوَاتِهِ، وكان ذلك في مجالس: آخرها ثامنَ عشرين المحرم سنة ثلاثٍ وعشرين وتسعمائة، قاله وكتبه مُحَمَّدُ بن مُحَمَّدٍ المَشْهَدِيُّ،^(٤١) غفر الرَّحْمَنُ ذنوبه، وستر عيوبه، وصلى الله على سيِّدنا مُحَمَّدٍ وآله وصحبه، وسلَّم».

ثمَّ كُتِبَتْ أسماءُ من تداولوا النُّسخة بعد ذلك، وهم: أحمدُ بن عليّ الحُمَيْدِيُّ،^(٤٢) ثمَّ مُحَمَّدُ بنُ يحيى الشَّهَافِيُّ الحنفيُّ^(٤٣) سنة ألفٍ، ثمَّ عليُّ بن أحمد الأنصاريُّ الشَّافعيُّ الفَرَضِيُّ^(٤٤) سنة ستِّ عشرة وألفٍ،^(٤٥) وعلَّقَ عليها حواشي مفيدة كثيرة تدلُّ على علمه، ثمَّ رابعٌ لم أتبيِّن اسمه.

ولم أجد اختلافًا بين النُسختين في نصِّ "التذكرة"، ولا في ضبط السّخاويّ لألفاظها، إلّا نادرًا؛ ^(٤٦) فتطمئنُّ النفس - إن شاء الله - إلى مطابقتها لأصل الجمال بن ظهيرة.

١٤. النُّسخة (ص): وهي المتن المُضمَّن في "التبصرة شرح التذكرة" للصَّلاح محمد بن عثمان الدِّيمي.

وقد فرغ من شرحه سنة أربع وتسعين وثمانمائة، ورجع في بعض المواضع منه إلى شرح المصنّف، واستفاد فيه من شيخه: السّخاويّ أيضًا. ^(٤٧)

ولم أصل إلى النُّسخة الخطيّة للشرح؛ فراجعتُ في نصّه نشرتين: الأولى: مطبوعة في دار الكتب العلميّة بتحقيق عصام أبو اليزيد، والثّانية: منشورة في موقع "الألوكة" بتحقيق محمود البهوتي.

وكِلتا النّشْرَتَيْنِ سيّئة، والثّانية أسوأ، وقد احتطت كثيرًا عند المقابلة بهما، وقد وضعا - مشكورين - صورةً للورقتين الأولى والأخيرة من المخطوطة التي اعتمدا عليها؛ فأدّت منها، ولم يكن النَّاسِخ دقيقًا في تمييز متن ابن المُلقّن من شرح ابن الدِّيمي.

وجاء في آخر المخطوطة: «وكذلك بلغ مقابلةً على أصله»، وفي الحاشية: «صورة ما على هذا الأصل: قول وصحّح على خط المؤلف، سنة ٩١٨»؛ فظنَّ المحقّقان أنَّ المخطوطة نفسها مقابلةً على أصل المؤلف، وليست كذلك، بل هي منقولة عن نسخة مقابلة على خط المؤلف.

١٥. النُّسخة (ب): وهي المتن المنقول في ثبّت أحمد بن داود البَلَوِيّ، ^(٤٨) واعتمدتُ في نصّه على طبعة عبد الله العِمْرانيّ. ^(٤٩)

وهي نسخة متقنة، وفي الطّبعة أخطاء نادرة، مع وصفٍ مفصّلٍ للحواشي.

وقد كتبه ابن داودَ البَلَوِيُّ سنةَ خمسٍ وتسعين وثمانمائة، وقابله سنة سِتٍّ وتسعين على نسخة شيخه: مُحَمَّدُ بن عبدِ الله بن عبد الجليل الأُمَوِيُّ التَّنَسِيّ،^(٥٠) الّتي قرأها على شيخه إبراهيم بن مُحَمَّدٍ التَّازِيّ،^(٥١) وذكر أنّه يرويها بسنده.

وقد أخذ التَّازِيّ عن التَّقِيّ الفاسيّ، وأجاز له،^(٥٢) وهو من أصحاب السِّراج بن المُلقّن، وقد قرأ عليه؛^(٥٣) فلعلّ هذا سنده، والله أعلم.

وفيه إلحاقات نقلها البَلَوِيُّ من أصل شيخه: التَّنَسِيّ، ورمزت لها بالحرف (ن)، وشكّ التَّنَسِيّ فيها: هل هي مستدرّكة من كلام ابن المُلقّن، أم هي تعليقات لشيخه: إبراهيم التَّازِيّ، ولم أجد شيئاً منها في نسخة أخرى؛ فيترجّح أنّها من كلام التَّازِيّ، وغالبها مأخوذة من كلام ابن المُلقّن في "المُقنع": بلفظه أو معناه، كما سيأتي بيانه في مواضعه من الحواشي.

وفيه إلحاقات من أصولٍ أخرى؛ وأكثرها ثابتٌ في نسخٍ أخرى.

لهذا، وقد تبين من دراسة النسخ واختلافها أنّ "التذكيرة" قرئت على ابن المُلقّن مراراً؛^(٥٤) فربّما زاد أو نقص أو بدّل، وذلك في مواطن قليلة، وأنّ بعض النساخ أخطأوا وصحّفوا؛ فزادوا ونقصوا وبدّلوا؛ فاجتهدت في تمييز ما كتبه ابن المُلقّن، وتخليصه من أوهام النساخ وأغلاطهم.

ولذلك: اتّخذت النسخة الأولى أصلاً؛ فنسختها، وقابلتها بجميع النسخ الأخرى، واستعنت في ضبطها بشرحي السّخاوي وابن الدّيمي.

وأصلحت ما فيها من خطأ، وهو نادرٌ، وغيرت ما فيها من وجهٍ مرجوحٍ، وهو قليلٌ، وزدت عليها - ما لم تكن الزيادة منافيةً - ما في نسخة ابن ظهيرة؛ لوثاققتها وتأخرها، أو تواطأت عليه نسختان متفتتان؛^(٥٥) فتشهد إحداهما للأخرى، أو نسخة من النسخ المتقنة وأخريان من غيرها؛ لتقوما مقام نسخة متقنة، ويثبت ذلك كلّ في الحاشية.

وما سوى ذلك من وجوه الاختلاف، فقد ذكرت في الحاشية: المحتمل منها، وما تفرّدت به نسخة متقنة، وما تكرّر في النسخ مطلقاً، وما يفيد القارئ والدّارس، وغالبه لا يؤثر في المعنى، وأهملت ما تبين خطؤه، وما انفردت به نسخة غير معتمدة، أو نسخة حديثة لا يعرف أصلها، وكلّ ما لا فائدة فيه.

وأرجو بذلك أن تكون هذه النشرة موافقة لمراد المصنّف: ابن المُلقّن، وشاملة لزياداته وإصلاحاته، وقريبة ممّا استقرّ عليه وضعه.

واجتهدت في عدّ أنواع علوم الحديث الواردة في المتن؛ مستضيئاً بكلام الشّراح، وبتصرّف النّسّاخ، وبمجهود المصنّفين في الفنّ، ومقارباً للعدد الذي أجمله ابن المُلقّن في قوله: «وأنواعه زائدة على الثّمانين»؛ فبلغت - بعد الصّحيح والحسن والضعيف - واحداً وثمانين نوعاً، والمسألة اجتهادية، والله - سبحانه - الموقّق.

وأثبت في الختام شكري لكلّ من أعان على هذا العمل، وأخصّ منهم فضيلة الشّيخ أبي مسلم عبد الله بن أبي بكر بن الحسن المراكشي، وفقّه الله؛ فقد أفادني النسخة الأصل، وغالب النسخ الأخرى، وأفهمني خطّ ابن المُلقّن في آخر الأصل، وخطّ السّخاوي في نُسختي الشّرح؛ فجزاه الله عنّي خيراً، وبارك فيه، وزاده علماً وفهماً.

والحمد لله أولاً وآخراً، وظاهراً وباطناً، وصلى الله وسلّم، وبارك وأنعم، على نبيّنا محمّد، وعلى آله وصحبه، ومن اتّهم به؛ فكمّل أمره وتمّ.



الحواشي

١. انظر "المجمّع المؤيّد" لابن حجر (٢/ ٣١١-٣٢١)، و"ذيل التقييد" للتميمي الفاسي (٢/ ٢٤٦-٢٤٧)، و"الضوء اللامع" للسخاوي (٦/ ١٠٠-١٠٥).
٢. هو نوعٌ أخص من رواية الأكاير عن الأصاغر، كما قاله السخاوي في شرحه.
٣. هو نوعٌ يشبه المختلط، والفرق بينهما أنّ المختلط فسد عقله وتغيّر حفظه، ومن ذهب كتبه لم يتغيّر في نفسه؛ فإنّه لم يزل غير حافظٍ لحديثه، لكنّه كان يعتمد على كتابه؛ فيروي حديثًا صحيحًا، ثم صار يستحضر ما علّق في ذهنه فخطئ.
٤. نقل ابن الصّلاح (ص: ١٢٦ و ١٢٧) حكم قولهم في الرّأوي: (متروك) أو (متروك الحديث)، لكنّه لم يعرف الحديث المتروك.
٥. المقصود أنّ الرّواية بالسّماع أعلى منها بالإجازة، وفهم هذا من كلام ابن الملقّن ناظم "التذكيرة": الشّهاب بن العماد الأقفهسي، كما حكاه السخاوي في "التوضيح المعتمد"، وإن خالفه في فهمه.
٦. لم أقف على هذه الرّواية، ولا وجدت من ذكرها غير ابن الملقّن في هذا الموضع.
٧. انظر "التوضيح" (٢٠/ ٤٦-٤٧)، والمشهور استعمال "الفصل" في بحث الإدراج؛ فيقال: (هذا اللفظُ أدرجه فلانٌ في الحديث، وفصله فلانٌ من الحديث)، وفي التّخريج وصيّة رواية الحديث؛ فيقال: (روى فلانٌ هذا الجزء من الحديث مفصلاً عن بقيته).
٨. لم أقف على شرحه، لكن نقل منه السخاوي وابن الدّيمي في شرحيهما.
٩. لم أقف على سنة وفاته، وانظر ترجمته في "الضوء اللامع" (٨/ ١٤٩).
١٠. تُوفي سنة ٨٠٨، وانظر ترجمته في "الضوء اللامع" (٢/ ٤٧-٤٨).
١١. لم أقف على نظمه أو شرحه، لكن نقل منه السخاوي في شرحه.
١٢. لم أقف على ترجمته، لكن خلاه ابن الملقّن بقوله في أوّل المجموع الموصوف: «الفقيه، الإمام، الفاضل، عمدة الأفاضل، نخبة المشتغلين، عمدة المحصيلين»، وبقوله بعد "التذكيرة": «الشيخ، العالم»، وهو مختصّ بابن الملقّن، وقد نسخ مصنفاتٍ أخرى له سوى هذا المجموع، منها: "الإعلام بفوائد عمدة الأحكام".
١٣. تُوفي سنة ١٢٠٥، وانظر ترجمته في "حلية البشر" للبيطار (ص: ٩١٦-٩١٧).

١٤. تُوفِّي سنة ١٣١٩، وانظر ترجمته في "مشاهير علماء نجد وغيرها" لعبد الرحمن بن عبد اللطيف من آل الشيخ محمد بن عبد الوهاب (ص: ٩٦).
١٥. ذكر في ترجمة أبيه من "مشاهير علماء نجد وغيرها" (ص: ٥١).
١٦. لم أقف على ترجمته، ولم يذكره صاحب "مشاهير علماء نجد" (ص: ٥١) في أبناء الشيخ محمد بن علي؛ فليستدرك.
١٧. ذكر في دُرَيْتَةِ الشيخ محمد بن عبد الوهاب من "مشاهير علماء نجد" (ص: ٣١٤).
١٨. يقال: (علم الحديث)، كما في عنوان كتاب ابن الصلاح وغيره، ويقال: (علوم الحديث)، كما في عنوان كتاب الحاكم وغيره، والمراد بالمفرد الجنس: الشامل للأصناف، وبالجمع الأنواع: الداخلة تحت الجنس.
١٩. انظر ترجمته في "خلاصة الأثر" للمُحِبِّي (٣/ ١٥٧-١٦٠).
٢٠. في المخطوطة: (عمر بن سراج الدين)، وكلمة (ابن) مقحمة خطأ؛ فإنَّ (سراج الدين) لقب المصنّف نفسه، وليس لقب أبيه، وإنما لقب أبيه (نور الدين)، وهو المعتاد فيمن اسمه (علي)، وانظر ترجمته في "بغية الوعاة" للسبّوطي (٢/ ١٤٤-١٤٥).
٢١. نصّ عليه في آخره (٢/ ٥٩١).
٢٢. تُوفِّي سنة ١٤١٩.
٢٣. تُوفِّي سنة ١١٢٩، وانظر ترجمته في "سلك الدرر" للحسيني (٢/ ٥).
٢٤. تُوفِّي سنة ١٠٦١، وانظر ترجمته في "خلاصة الأثر" (٤/ ١٨٩-٢٠٠).
٢٥. لم أقف على ترجمته.
٢٦. لم أقف على ترجمته.
٢٧. تُوفِّي بعد سنة ٨٠٠، وانظر ترجمته في "المجمع المؤسّس" (١/ ٣٦٩)، و"الصّوّء اللّامع" (١/ ٣١٥).
٢٨. سقطت كلمة (ابن) من المخطوطة، وهو خطأ واضح.
٢٩. سقطت كلمة (ابن) في المخطوطة، وسبق في أولها أن اسم الشيخ (أبو الحسن بن مروان).
٣٠. في المخطوطة: «من جماد الثاني» بالتذكير، وهو خطأ، والصواب التانيث، وانظر "القاموس المحيط" للفيروزآبادي (ص: ٢٧٤).

٣١. تُؤفّي سنة ٨١٧، وانظر ترجمته في "العقد الثمين" للثقيّ الفاسيّ (٢/ ٢٠٢-٢٠٧)، و"المجمّع المؤسّس" (٣/ ٣١٤-٣١٦).
٣٢. تُؤفّي سنة ٩٢١ تقريباً، وانظر ترجمته في "الكواكب السائرة" للنجم الغزيّ (١/ ٢٣٩-٢٤٠)، و"شذرات الذهب" لابن العماد (١٠/ ١٤٤-١٤٦).
٣٣. لم أقف على سنة وفاته، وانظر ترجمته في "الضوء اللامع" (٨/ ٦٧).
٣٤. تُؤفّي الشقيق المذكور سنة ٨٩٤، وانظر ترجمته في "الضوء اللامع" (٤/ ٢٧٠-٢٧١).
٣٥. ما بين المعقوفين غير واضح في النسخة.
٣٦. بقي إلى نحو سنة ٩٦٠، وانظر ترجمته في "الثحفة اللطيفة" للسّخاويّ (٢/ ٢٠٦-٢٠٧)، و"نبيل الإبتهاج" للتنبكّيّ (ص: ٢٨٧).
٣٧. تُؤفّي الجدّ المذكور سنة ٨٩٥، واسمه: محمّد بن موسى بن أبي بكر السّخاويّ، وانظر ترجمته في "الضوء اللامع" (٧/ ١١٠-١١١).
٣٨. تُؤفّي سنة ٩٠٩، وانظر ترجمته في "الثحفة اللطيفة" (١/ ١٣٥).
٣٩. هو محمّد بن محمّد بن موسى السّخاويّ، تُؤفّي سنة ٩١٣، وانظر ترجمته في "الضوء اللامع" (٩/ ٤٧-٤٨)، و"نبيل الإبتهاج" (ص: ٥٨٠).
٤٠. تُؤفّي في حدود سنة ٩٩٠، وانظر ترجمته في "الكواكب السائرة" (٣/ ٦٠).
٤١. لم أقف على ترجمته.
٤٢. لم أقف على ترجمته.
٤٣. لم أقف على ترجمته.
٤٤. لم أقف على ترجمته.
٤٥. هكذا أرّخ في صفحة العنوان، ثم أرّخ تملكه ثانية في آخر النسخة سنة ١٠٢٣، وفي خطّه في الموضع الثاني خفاءً.
٤٦. وحدث ذلك في أربعة مواضع، فقد ضبط عبد المعطي كلمة (خفيّ إرساله) بالبناء للفاعل، ولم يضبطها ابن فهديّ، وليس في نسخة عبد المعطي كلمة (والتدليس)، وسقط منها قوله: (والمختلّف فيهم فيرجّح بالميزان)، وضبط ابن فهديّ كلمة (والخلّي) بضمّ الحاء، ولم يضبطها عبد المعطي.

٤٧. انظر "الضوء اللامع" (٨ / ١٤٩).
٤٨. انظر ترجمته في "نيل الابتهاج" (ص: ١٣٨)، وقال: «ولم أقف على وفاته».
٤٩. انظرها (ص: ٣٦٠ - ٣٧٠).
٥٠. تُوفِّي سنة ٨٩٩، وانظر ترجمته في "نيل الابتهاج" (ص: ٥٧٢-٥٧٣)،
٥١. تُوفِّي سنة ٨٦٦، وانظر ترجمته في "الضوء اللامع" (١ / ١٨٧)، و"نيل الابتهاج" (ص: ٥٩-٦٤).
٥٢. انظر "شجرة النور الزكية" لابن مخلوف (١ / ٣٨٠).
٥٣. انظر "الضوء اللامع" (٧ / ١٨).
٥٤. كتب ابن الملقن "التذكيرة" سنة ٧٦٣، ثم قرأ عليه البكري نسخته - وهي الأصل - سنة ٧٦٥، ثم قرأ عليه ابن طهيرة نسخته - وهي التي اعتمدها السخاوي في شرحه - سنة ٧٧٧.
٥٥. هي النسخ: "م ت س ج ز ض ص ب"، سوى الصفحة الأخيرة من "ت".



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ^(١)

اللَّهُمَّ، صَلِّ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ، وَسَلِّمْ ^(٢)

الحمد لله على كلِّ حالٍ

جمعتُ هذا المختصرَ، وسمَّيته "التَّذْكِرَةُ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ" ^(٣)



اللَّهُ أَحمدُ ^(٤) على نِعَمَائِهِ، وأشكُرُ ^(٥) على آلائِهِ، وأُصَلِّي على أشرفِ الخلق: ^(٦) مُحَمَّدٍ،
وَآلِهِ، وَسَلِّمْ. ^(٧)

وبعدُ، فهذه تَذْكِرَةٌ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ، يَتَنَبَّهُ ^(٨) بها المبتدئ، ^(٩) وَيَتَبَصَّرُ بها المُنتَهِي،
اقتَضَبْتُهَا مِنْ "المُفَيْعِ" تَأْلِيفِي، وَإِلَى ^(١٠) اللَّهِ أَرْغَبُ فِي النِّفَعِ بِهَا؛ إِنَّهُ بِيَدِهِ، وَالْقَادِرُ عَلَيْهِ.
أقسامه ^(١١) ثلاثة: صحيحٌ، وحسنٌ، وضعيفٌ.

□ فالصَّحِيحُ: ما سَلِمَ مِنَ الطَّعْنِ فِي إِسْنَادِهِ ^(١٢) ومُتَنِهِ، ومنه المُتَّفَقُ عَلَيْهِ، وهو ما
أودعه الشَّيْخَانِ فِي "صَحِيحَيْهِمَا".

□ والحَسَنُ: ما كان إِسْنَادُهُ دُونَ الْأَوَّلِ فِي الْحِفْظِ وَالْإِتْقَانِ، وَيُعْمُهُ وَالَّذِي قَبْلَهُ
اسْمُ (الخبر القوي).

□ والضعيفُ: ما ليس واحدًا منهما.

وأنواعه زائدةٌ على الثَّمَانِينَ. ^(١٣)

١. المُسْنَدُ، وهو ما اتَّصَلَ سَنَدُهُ ^(١٤) إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

٢. والمُتَّصِلُ، وهو ما اتَّصَلَ إِسْنَادُهُ، مَرْفُوعًا كَانَ أَوْ مَوْقُوفًا، وَيُسَمَّى (مَوْصُولًا)
أَيْضًا، وَضُدُّهُ الْمَفْصُول. ^(١٥)

٣. والمرفوع، وهو ما أُضيف إلى النَّبِيِّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - خاصَّةً، متَّصلاً كان أو غيره.

٤. والموقوف، وهو المَرْوِيُّ عن الصَّحَابَةِ قولاً أو (١٦) فعلاً أو نحوه، متَّصلاً كان أو منقطعاً، ويُستعمل في غيرهم مقيّداً؛ فيقال: (وَقَفَهُ فُلَانٌ عَلَى عَطَاءٍ) (١٧) - مثلاً (١٨) - ونحوه. (١٩)

٥. والمقطوع، وهو الموقوف على التَّابِعِيِّ، (٢٠) قولاً له (٢١) أو فعلاً.

٦. والمنقطع، وهو ما لم يتَّصل إسناده، على أيِّ وجهٍ كان.

٧، ٨. والمرسل، وهو قول التَّابِعِيِّ (٢٢) - وإن لم يكن كبيراً - (قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، ومنه ما خُفِّيَ (٢٣) إرساله.

٩. والمُعْضَلُ، وهو ما سَقَطَ (٢٤) من إسناده اثنان فأكثر، ويُسمَّى (منقطعاً) أيضاً؛ فكلُّ مُعْضَلٍ منقطع، ولا عكس.

١٠. والمُعْلَقُ، وهو ما حُذِفَ من مبتدأ إسناده واحد فأكثر.

١١. والمُعْنَعْنُ، وهو ما أُتِيَ فيه بصيغة (عَنْ)، ك(فُلَانٍ عَنْ فُلَانٍ)، وهو متَّصلٌ إن لم يكن تدليساً، وأمكن اللِّقَاءَ.

١٢، ١٣. والتدليس، (٢٦) وهو مكروه؛ لأنَّه يُوهِمُ اللَّقِيَّ (٢٧) والمعاصرة بقوله: (قال فُلَانٌ)، وهو في الشُّيُوخِ أخفُّ.

١٤. والشاذُّ، وهو ما روى الثِّقَّةُ مخالفاً لرواية النَّاسِ.

١٥. والمنكَّرُ، وهو ما تَفَرَّدَ (٢٨) به واحدٌ غيرُ مُتَقِنٍ ولا مشهورٍ بالحفظ.

١٦. والفَرْدُ، (٢٩) وهو ما تَفَرَّدَ (٣٠) به واحدٌ (٣١) عن جميع الرُّوَاةِ، أو جهةٍ خاصَّةٍ، كقولهم: (تَفَرَّدَ به أهلُ مَكَّةَ)، ونحوه. (٣٢)

١٧-٢١. والغريب، وهو ما تفرَّد (٣٣) به واحدٌ عن الزُّهريِّ وشبَّهه ممَّن يُجمع حديثه، فإن انفرد (٣٤) اثنانٍ أو ثلاثة، سُمِّيَ (عزيرًا)، فإن رواه الجماعة، (٣٥) سُمِّيَ (مشهورًا)، ومنه المتواتر، (٣٦) والمستفيض، وهو ما زاد رواته في كلِّ مرتبةٍ على ثلاثة. (٣٧)

٢٢. والمُعَلَّل، وهو ما أُطْلِعَ فيه على علَّةٍ قاذحةٍ في صحَّته، مع السَّلامة عنها (٣٨)

ظاهرًا.

٢٣. والمضطرب، وهو ما يُروى على أوجهٍ مختلفةٍ متساوية.

٢٤. والمُدْرَج، وهو زيادةٌ تقع في المتن (٣٩) ونحوه.

٢٥. والموضوع، وهو المختلق المصنوع، وقد يُلقَّب بـ(المردود) و(المتروك) و(الباطل) و(المُفسد).

٢٦. والمقلوب، وهو إسناد الحديث إلى غير راويه.

٢٧. والعالِي، وهو فضيلةٌ مرغوبٌ فيها، (٤٠) وتحصل (٤١) بالقرب من النَّبيِّ - صَلَّى الله عليه وسلَّم - ومن أحد الأئمة في الحديث، وبتقدُّم وفاة الرَّاوي، وبالسَّماع، (٤٢) والنَّازل، وهو ضدُّ العالِي.

٢٨. والمُصَحَّف، (٤٣) وتارةً يقع في المتن، وتارةً في الإسناد، وفيه تصانيف.

٢٩. والمختلِف، (٤٤) وهو أن يأتي حديثان متعارضان في المعنى ظاهرًا، فيوقف بينهما، (٤٥) أو يُرجَّح أحدهما. (٤٦)

٣٠. والمُسَلَّس، وهو ما تتابع رجالُ إسناده على صفةٍ أو حالةٍ، وقلَّ فيه الصَّحيح.

٣١-٣٣. والإعتبار، وهو أن يروي حمَّادُ بن سلمة - مثلاً - حديثًا لا يتابع عليه، عن أيُّوب، عن ابن سِيرين، عن أبي هريرة، والمتابعة: (٤٨) أن يرويه عن أيُّوب غير حمَّاد، وهي المتابعة التامة، والشَّاهد: (٤٩) أن يروي حديثًا آخرَ (٥٠) بمعناه.

٣٤. وزيادة الثِّقات، والجمهور على قبولها.

٣٥. والمزِيد في متَّصِل الأسانيد. (٥١)

٣٦. وصفة الرَّوي، وهو العَدْل الضَّابط، (٥٢) ويدخل فيه: معرفة الجرح والتَّعديل.

٣٧، ٣٨. وبيان سنِّ السَّماع، وهو التَّمييز، ويحصل (٥٣) في خمسٍ غالبًا، وكيفية السَّماع والتَّحمُّل، (٥٤) وكتابة الحديث، وهو جائز (٥٥) إجماعًا، وتُصرف الهمَّة (٥٦) إلى ضبطه، وأقسام طرق الرواية، وهي ثمانية: السَّماع من لفظ الشَّيخ، والقراءة عليه، والإجازة بأنواعها، والمُناوَلَة، والمُكَاتَبَة، (٥٧) والإعلام، والوصية، والوجادة.

٣٩. وصفة الرواية وأدائها، ويدخل (٥٨) فيه: الرواية بالمعنى، واختصار الحديث.

٤٠، ٤١. وآداب المُحدِّث، وطالب الحديث.

٤٢. ومعرفة غريبه ولُغته.

٤٣. وتفسير معانيه، واستنباط أحكامه، وعزوه (٥٩) إلى الصحابة والتَّابعين وأتباعهم، وفاقًا وخلافًا.

ويُحتاج في ذلك إلى معرفة الأحكام الخمسة، وهي الوجوب والتَّذب والتَّحريم والكراهة والإباحة، ومتعلقاتها، (٦٠) من الخاص، وهو ما دلَّ على معنى واحد، والعام، وهو ما دلَّ على شيئين من جهة واحدة، والمُطلق، وهو ما دلَّ على معنى واحد مع عدم تعيين فيه ولا شرط، والمقيّد، وهو ما دلَّ على معنى مع اشتراط آخر، والمُفَصَّل، وهو ما عُرف المراد من لفظه، ولم يفتقر في (٦١) البيان إلى غيره، والمُفسَّر، وهو ما ورد البيان بالمراد منه في مدلوله، والمُجَمَّل، وهو ما لا يفهم المراد منه، ويُفتقر إلى غيره، والتَّراجيح بين الرواة أيضًا، (٦٢) من جهة كثرة العدد مع الاستواء في الحفظ، ومن جهة العدد أيضًا مع التَّبائن فيه، وغير ذلك.

٤٤. ومعرفة^(٦٣) ناسخه ومنسوخه.

٤٥ - ٤٨. ومعرفة الصحابة،^(٦٤) وأتباعهم،^(٦٥) ومن روى من الأكابر عن الأصاغر، كرواية النبي - صلى الله عليه وسلم - عن تميم الداري والصدّيق وغيرهما،^(٦٦) ويُلقَّب^(٦٧) أيضًا ب(رواية الفاضل عن المفضل)، ورواية^(٦٨) الشيخ عن التلميذ، كرواية الزُّهريّ ويحيى بن سعيد وربيعة وغيرهم، عن مالك، ورواية^(٦٩) النّظير عن النّظير، كالثّوريّ وأبي حنيفة عن مالك، حديث^(٧٠) «الأيّم أحقُّ بنفسها من وليّها».

٤٩، ٥٠. ومعرفة رواية الآباء عن الأبناء، كرواية العباس، عن ابنه: الفضل، وعكسه،^(٧١) وكذا رواية الأمّ عن ولدها.^(٧٢)

٥١، ٥٢. ومعرفة المُدبّج، وهو رواية الأقران بعضهم عن بعض، فإن روى أحدهما^(٧٣) عن الآخر، ولم يروِ الآخر عنه،^(٧٤) فغير مُدبّج.

٥٣. ومعرفة الإخوة والأخوات، كعمرَ وزيدِ ابني الخطّاب.

٥٤. ومن اشترك عنه في الرواية اثنان تباعد^(٧٥) ما بين وفاتيهما، كالسّراج؛ فإنّ البخاريّ روى عنه، وكذا الحَقّاف، وبين وفاتيهما مائة وسبع وثلاثون سنة^(٧٦) أو أكثر.

٥٥. ومن لم يروِ عنه إلا واحد، من الصحابة فمن بعدهم، كمحمّد بن صفوان: لم يروِ عنه غيرُ الشّعبيّ.

٥٦. ومن عُرف بأسماء أو نُعوت متعدّدة، كمحمّد بن السائب الكلبيّ المُفسّر.

٥٧-٦٠. ومعرفة الأسماء والكنى، والألقاب، ومعرفة مُفردات ذلك، ومن اشتهر بالاسم دون الكنية،^(٧٧) وعكسه.^(٧٨)

٦١. ومن وافق اسمه اسم أبيه.

٦٢. والمؤتلف والمختلف.^(٧٩)

٦٣. والمتَّفِقُ والمفترِقُ.

٦٤. وما تَرَكَّبَ منهما.

٦٥. والمُتَشَابِهُ.

٦٦. والمنسوبُ إلى غير أبيه، كِبِلَالِ بنِ حَمَامَةَ.

٦٧. والنِّسْبَةُ الَّتِي يسبق إلى الفهم منها شيءٌ (٨٠) وهو (٨١) بخلافه؛ كَأبي مسعودِ البَدْرِيِّ؛ فَإِنَّهُ نَزَلَهَا، (٨٢) ولم يَشْهدها.

٦٨. والمبْهَمَاتُ.

٦٩. والتَّوَارِيخُ، والوَفَيَاتُ.

٧٠-٧٢. ومعرفةُ التِّقَاتِ، والضُّعْفَاءِ، وَمَنْ اخْتَلَفَ فِيهِ؛ فَيُرْجَحُ (٨٣) بِالْمِيزَانِ. (٨٤)

٧٣، ٧٤. وَمَنْ اخْتَلَطَ فِي آخِرِ عُمُرِهِ مِنَ التِّقَاتِ، وَخَرِفَ (٨٥) مِنْهُمْ، (٨٦) وَمَنْ رَوَى قَبْلَ ذَلِكَ عَنْهُمْ، (٨٧) وَمَنْ احْتَرَقَتْ كُتُبُهُ أَوْ ذَهَبَتْ فَرَجَعَ إِلَى حِفْظِهِ؛ فَسَاءَ.

٧٥. وَمَنْ حَدَّثَ وَنَسِيَ، ثُمَّ رَوَى عَنْ رَوَى عَنْهُ.

٧٦-٨١. ومعرفةُ طبقاتِ الرُّوَاةِ والعلماءِ، والمَوَالِي، والقبائلِ، والبلادِ، والصَّنَاعَةِ، (٨٨) والحَلَى. (٨٩)

وهذا آخِرُ "التَّذْكِرَةِ"، (٩٠) وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ، (٩١) وَهِيَ (٩٢) عُجَالَةٌ لِلْمَبْتَدِئِ (٩٣) فِيهِ، (٩٤) وَمَدْخَلٌ لِلتَّأْلِيفِ (٩٥) السَّالِفِ، (٩٦) الْمُشَارِ إِلَيْهِ (٩٧) أَوَّلًا؛ فَإِنَّهُ جَامِعٌ لِفَوَائِدِ هَذَا الْعِلْمِ وَشَوَارِدِهِ، وَمُهَمَّاتِهِ وَقَرَائِدِهِ، (٩٨) وَلِلَّهِ الْحَمْدُ عَلَى تَيْسِيرِهِ وَأَمثَالِهِ.

قال مؤلفه رضي الله عنه: ^(٩٩) «فرغتُ ^(١٠٠) من تحرير هذه "التَّذْكِرَةُ" في نحو ^(١٠١) ساعتين، من صَبِيحَةِ يومِ الجمعة، سابعِ عِشْرِي ^(١٠٢) جُمَادَى الأولى، سنةً ثلاثٍ ^(١٠٣) وستينَ وسبعِمائةٍ، أحسنَ الله تَقْضِيَّيْهَا وما بعدها في خيرٍ». ^(١٠٤)



الحواشي

١. البسملة في الأصل وغالب النسخ، وهي من كلام ابن المُلقِّن، كما في شرح ابن الدِّيمِيّ، وليست في "ض"، وليست من كلام ابن المُلقِّن في "م ج ك ب"، وفي "د" بعدها: (وبه توفيقِي).
٢. في "ظ": (وصلَّى الله وسلَّم على من لا نبيَّ بعده)، وفي "س": (وصلَّى الله على سيِّدنا مُحَمَّدٍ وآله وصحبه، وسلَّم)، وفي هـ: (اللَّهُمَّ، صَلِّ وسلِّمْ وبارك على سيِّدنا مُحَمَّدٍ، وعلى آله وصحبه، وسلِّمْ).
٣. قوله: (الحمد لله على كلِّ حالٍ) إلى قوله: (علوم الحديث) زيادةٌ من "ج ز ك".
٤. في "ج ز": (وربِّي الله أحمَدُ)؛ عطفاً على الإستهلال السَّابق، وفي "ه ط": (أحمَدُ الله)، وفي "د": (الحمد لله).
٥. في "ت ه د ط ض ب": (وأشكره).
٦. في "ز ط": (على أشرفِ أنبيائه)، وفي "ك": (على سيِّدنا ومولانا).
٧. في "ج ه ك ب": (وسلَّم)، وكتب البلويُّ فوقها: (كذا)؛ تمريضاً؛ لاختلاف السِّياق في الصَّلَاة والسَّلَام بالمضارعة والمُضِيّ، ولا يجوز كتابتها فِعْلٌ أمرٌ؛ لامتناع عطف الإنشاء على الخبر، وانظر "مغني اللِّبيب" لابن هشام (ص: ٦٢٧).
٨. في "ف ظ ك": (يُنْتَبِه)، وفي "ج": (يَتَفَقَّه)، وكلاهما تصحيفٌ، وفي "ز": (يَتَذَكَّرُ).
٩. بالهمز، وقد يُترك عند الوقف، كما سيأتي التَّنبيه عليه في آخر الكتاب.
١٠. كلمةٌ (إلى) زيادةٌ من "ه ض ب"، وبها يستقيم الكلام؛ لأنَّك تقول: (أرغب إليه) بمعنى: أبتهل إليه، وتقول: (أرغبه) بمعنى: أرغب فيه، أي: أريده، وانظر "تاج العروس" (٢/ ٥٠٨)، وفي "د": (وإليه أرغبُ)، وهو تصحيفٌ من كلمةٍ (والله أرغبُ)، وهي عبارة سائر النسخ.
١١. في "ج": (وأقسامه) بالواو، وفي "ه": (فصل: أقسام الحديث).
١٢. في "ك": (إسناده)، ونقله في "ه" عن نسخة.
١٣. في حاشية "ز" هنا فائدةٌ، لهذا نصُّها: «قوله: (زائدةٌ على الثَّمانين) أي: بوحدةٍ، وبعضهم أوصلها إلى حَمِسمائةٍ وإحدى عشرة، انتهى»، فحمل النَّاسُ ذلك على أنواع الضَّعيف؛ خلافاً لشرح السَّخاوي، فقد حمّله على أنواع مطلق علوم الحديث.

وقد جمع الشَّرفُ المُنَاوِي (ت: ٨٧١) كُرَّاسَةً في أقسام الحديث الضَّعِيف؛ فأوصلها إلى مائةٍ وتسعةٍ وعشرين نوعًا في العقل، وإلى واحدٍ وثمانين نوعًا في إمكان الوجود، وانظر "تدريب الراوي" (١ / ١٩٦)، وهي تزيد بالتفصيل على ذلك، ولعلَّ بعضهم أوصلها إلى الخمسمائة، كما حكاها النَّاسُخ.

١٤. في "ه ك د": (إسناده).

١٥. قوله: (وضدُّه المفصول) زيادةٌ من "ط ض ص ب"، ولم يُعَلِّم ناسخ "ص" عليها بعلامة المتن، وهو سهوٌ تكرر منه، وتصحَّفت كلمة (المفصول) في "ط" إلى (المفعول)، وذكر السَّخَاوِيُّ أَنَّهُ ممَّا زاده المصنِّف، يعني على "المُقنَّع"، أو على "ابن الصَّلَاح"، أو على كتب المصطلح عمومًا.

١٦. في الأصل وغالب النَّسخ: (وفعلًا)، والعبارة غير مقروءة في "ج"، وما أثبتُّه في "ض ص ب"، وهو لفظُ "المُقنَّع" (١ / ١١٤)، والموافق لأسلوب المصنِّف في تعريفه لأنواع: "المتَّصِل" و"المرفوع" و"المقطوع".

١٧. في حاشية "ب" نقلًا عن نسخة: (على فلان).

١٨. كلمة (مثلًا) ليست في "ت ز".

١٩. بالرفع؛ عطفاً على المفعول، كما في "م"، وهو مقتضى شرح ابن الدِّبَمِيِّ، وفي "ت" بالجر؛ عطفاً على (عطائي)، وهو مقتضى شرح السَّخَاوِيِّ.

٢٠. في "ب": (التَّابع).

٢١. كلمة (له) ليست في "م ط س ز ب".

٢٢. في "ب": (التَّابع).

٢٣. ضُبِطَتْ في "ت ز ص" بالبناء للفاعل، كما أثبتُّه، وضُبِطَتْ في "ت" بالبناء للمفعول أيضاً: (خُفِي).

٢٤. في "ت": (أَسْقَطَ) بالبناء للمفعول، وفي الأصل: (أَسْقَطَ) أي: الرَّاوي، لكنَّه لا يلتزم مع الرَّفع في قوله: (اثنان)، ولا يقال: (أَسْقَطَ اثنان) بمعنى: سَقَطَا، وإنَّما يُقال: (سَقَطَ الرَّجُلُ في كلامه) و(أَسْقَطَ في كلامه)، وانظر "ما جاء على (فَعَلْتُ) و(أَفْعَلْتُ) على معنى واحدٍ" للجَوَالِيْقِيِّ (ص: ٤٦)، وما أثبتُّه في سائر النَّسخ غير "ج"؛ فإنَّ هذا الموضع منها غيرُ مقروء.

٢٥. في "ب": (بلفظة)، ونقل في الحاشية عن نسخة: (بصيغة)، وهي عبارة سائر النَّسخ.

٢٦. في "ن": (في الإسناد، كأن يروي عن عاصره ما لم يسمعه منه موهماً أَنَّهُ سَمِعَهُ)، وهو قريبٌ من لفظ ابن المُلقِّن في "المُقنَّع" (١ / ١٥٤).

٢٧. في "ت ه ك ب": (اللقاء).

٢٨. في "س": (انفرد).

٢٩. في "ت": (والْمُفْرَد)، وَلَعَلَّهَا كَذَلِكَ فِي "ز"، وَهُوَ لَفْظُ الْمَيَّانِشِيِّ فِي جُزْءٍ "مَا لَا يَسَعُ الْحَدِيثَ جِهْلُهُ" (ص: ٢٩)، وَهُوَ خِلَافُ الْمَشْهُورِ فِي الْإِصْطِلَاحِ.

٣٠. الْبِنَاءُ لِلْفَاعِلِ مَقْتَضِي إِثْبَاتِ الْفَاعِلِ: (رَجُلٌ)، وَهُوَ مَقْتَضِي شَرْحِ السَّخَاوِيِّ وَابْنِ الدَّيْمِيِّ، وَفِي "س": (انفرد)، وَهُوَ بِمَعْنَى (تَفَرَّدَ) مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ، وَاخْتَلَفَتْ نَشْرَتَا "ص" كَالْوَجْهَيْنِ السَّابِقَيْنِ، وَضُبُّطُ الْفِعْلِ فِي "م" مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ: (تُفَرَّدَ).

٣١. كَلِمَةُ (وَاحِدٌ) زِيَادَةٌ مِنْ "ت ب"، وَفِي "ص": (الرَّأْيِ)، كَمَا فِي مَطْبُوعَتَيْهِ.

٣٢. بِالنَّصَبِ؛ عَطْفًا عَلَى مَقُولٍ (قَوْلِهِمْ)، وَضُبُّطَتْ فِي "ت" بِالرَّفْعِ؛ وَهُوَ مَقْتَضِي شَرْحِ ابْنِ الدَّيْمِيِّ؛ عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ: (أَهْلُ مَكَّةَ)، وَمَقْتَضِي شَرْحِ السَّخَاوِيِّ الْجُرْ؛ عَطْفًا عَلَى (قَوْلِهِمْ).

٣٣. فِي "س ه": (انفرد).

٣٤. فِي "د": (تَفَرَّدَ)، وَفِي "ت ط" (انفرد به).

٣٥. فِي "م س ك ب": (جَمَاعَةٌ).

٣٦. فِي "ب": (وَهُوَ خَيْرُ جَمَاعَةٍ يُفِيدُ بِنَفْسِهِ الْعِلْمَ بِصَدَقِهِ).

٣٧. ذِكْرُ الْمُسْتَفِيزِ وَتَعْرِيفُهُ زِيَادَةٌ مِنْ "س ض ب"، وَعِبَارَةُ "ب": (وَالْمُسْتَفِيزُ)، كَمَا أُثْبِتُهُ، وَعِبَارَةُ "ض": (نَحْوُ الْمُسْتَفِيزِ)، وَمَعْنَاهَا: الْمَتَوَاتِرُ نَحْوُ الْمُسْتَفِيزِ فِي اسْتِمْرَارِ الْكَثْرَةِ فِي جَمِيعِ طَبَقَاتِهِ، وَعِبَارَةُ "س": (وَنَحْوُ) زِيَادَةُ الْوَاوِ، وَمَعْنَاهَا: وَالْمَشْهُورُ نَحْوُ الْمُسْتَفِيزِ، أَيْ: قَرِيبٌ مِنْهُ.

٣٨. كَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ، وَالْعِبَارَةُ غَيْرُ مَقْرُوءَةٍ فِي "ج"، وَالْمَعْرُوفُ تَعْدِيَةُ السَّلَامَةِ بِ(مِنْ)، وَانْظُرْ فِي ذَلِكَ - مَثَلًا - "تَاَجُ الْعُرُوسِ" (٣٢ / ٣٨٤).

٣٩. فِي "ت": (وَهُوَ زِيَادَةٌ فِي الْمَتْنِ، تَقَعُ فِي آخِرِ الْمَتْنِ مِنَ الرَّأْيِ بِلَا فَصْلِ).

٤٠. فِي "ض": (إِلَيْهَا)، وَلَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ: (رَغِبَ إِلَيْهِ) بِمَعْنَى: ابْتَهَلَ إِلَيْهِ، كَمَا تَقَدَّمَ نَقْلُهُ عَنْ "تَاَجُ الْعُرُوسِ" (٥٠٨ / ٢).

٤١. بِالتَّأْنِيثِ، وَضَمِيرُ الْفَاعِلِ يَعُودُ عَلَى الْفَضِيلَةِ، وَفِي "ت ط ص ب": (وَبِحُصْلِ) بِالتَّذْكِيرِ، وَضَمِيرُ الْفَاعِلِ يَعُودُ عَلَى الْعَالِي.

٤٢. سقطت واو العطف من الأصل و"ت"، وفي "ص": (والسَّماع) بغير باءٍ، كذا في المطبوعة.
٤٣. في "ب": (وهو تغيير لفظ أو معنى).
٤٤. ضُبِطت في "ت ك" بكسر اللام اسم فاعل؛ صفةً للحديث، وهو مقتضى شرح ابن الدَّيْمِيّ، وضُبِطت في "ز" بفتح اللام مصدرًا ميميًا، بمعنى (الاختلاف)، وكلاهما مقبولٌ، وانظر "شرح النُّخبة" للمُلا عليّ القاريّ (ص: ٣٦٣)، وأسلوب ابن المُلقّن يرجح الأوّل، والتَّعريف المذكور يرجح الثاني.
٤٥. في "ت ز": (وهو أن يُوفَّق بين حديثين متعارضين في المعنى) إلى آخره.
٤٦. في الأصل: (ويُرجَّح)، وفي سائر النُّسخ: (أو) كما أثبتُّه، وهو أوضح، والعبارة غير مقروءة في "ج"، ويجوز حمل الواو على معنى (أو)، وانظر "الجنى الدَّاني" (ص: ١٦٦).
٤٧. في "ض": (كأن).
٤٨. في "ت": (وهي).
٤٩. في "ت": (وهو).
٥٠. في "ف س ز ك ص ب": (أن يَرْوِيَ حديثًا آخر)، والفاعل محذوفٌ، والتَّقدير: أن يَرْوِيَ راوٍ.
٥١. في "ن": (وهو أن يُزاد في الإسناد رجلٌ فأكثر؛ غَلَطًا).
٥٢. في "ن": (وإن كان عبدًا أو امرأة)، وانظر معناه في "المُقنع" (١ / ٢٤٤).
٥٣. في "ب": (له).
٥٤. في "ن": (ويصحُّ قبل الإسلام)، وانظر معناه في "المُقنع" (١ / ٢٨٨).
٥٥. بالتذكير؛ مراعاةً لمعنى المصدرية، وفي "ت": (وهي جائزة)؛ مراعاةً للفظ (الكتابة).
٥٦. في "ف ز": (ويُصَرَّفُ الهَمَّةُ) بالتذكير؛ لأنَّ تَأْنِيثَ (الهَمَّةُ) مجازيٌّ، ولعلَّها: (ويُصَرَّفُ الهَمَّةُ)، أي: صاحبُ الحديث، وفي "ت ك": (وصَرَّفُ الهَمَّةُ).
٥٧. في "ف ك ب": (والكتابة)، وما أثبتُّه في سائر النُّسخ، وهو لفظ "المُقنع" (١ / ٣٣٠)، والمعنى واحدٌ؛ فالمكاتبة بمعنى الكتابة لغائبٌ أو حاضرٌ، وانظر "النُّكْت الوفيّة" (٢ / ١٠٢)، ومن العلماء من يعرِّب (المكاتبة) ومنهم من يعرِّب (بالكتابة)، وانظر "تدريب الراوي" (١ / ٦٩٧).
٥٨. في "ج ك ب": (وتدخل) بالتأنيث.

٥٩. بالرفع في قوله (وتفسير) وقوله: (واستنباط) وقوله: (وعزوه)؛ عطفاً على قوله: (ومعرفة غريبه)، وهو مقتضى "س"، وفي "ت" جرُّ الكلمات الثلاثة؛ عطفاً على قوله: (غريبه).
٦٠. ضُبِطَت في "ت" اسم فاعلٍ، وضُبِطَت في "ك" اسم مفعولٍ، والأوَّلُ أصحُّ.
٦١. في الأصل: (إلى)، ويجوز بعد ذلك جعلُ قوله: (إلى غيره) بدلاً من قوله: (إلى البيان)، وما أثبتَّه في سائر النسخ، وهو أجودُّ وأوضحُّ.
٦٢. كلمة (أيضاً) زيادةٌ من "م س ج ك"، وفي "د": (أيضاً بين الرواة).
٦٣. بالرفع، على أنَّه ابتداءٌ نوعٍ جديدٍ من علوم الحديث، وكذلك شَرَحَه ابن الدَّيْمِيّ، ويحتملُ الجرَّ عطفاً على ما يُحتاج إليه في التفسير والاستنباط.
٦٤. في حاشية "ب" - وأظنُّه نقلاً عن "ن" - (وهم كلُّ من رآه صَلَّى الله عليه وسلَّم)، وهي قريبةٌ من عبارة "المُقنع" (٤٩١ / ٢) نقلاً عن أهل الحديث.
٦٥. في "ن": (وهم كلُّ من صَحَّب صحابِيَّه)، يعني النَّبِيَّ صَلَّى الله عليه وسلَّم، وذلك قريبٌ من لفظ "المُقنع" (٥٠٦ / ٢) نقلاً عن الخطيب البغداديّ، وهو في "الكفاية" (ص: ٢٢).
٦٦. في "ت": (والصِّدِّيق وغيره من الصَّحابة عن التَّابعين)، وفيها فائدةٌ زائدةٌ، لكنَّها مخالفةٌ لمعنى سائر النسخ والشُّروح، ولسياق المسألة في "المُقنع" (٥٢٠ / ٢).
٦٧. بالتذكير، مسنداً إلى النوع المذكور من علوم الحديث، كما في شرح ابن الدَّيْمِيّ، وفي "ب": (وتلقَّب) بالتَّائِبِث، أي: رواية النَّبِيِّ - صَلَّى الله عليه وسلَّم - عن الصَّحابة، وهو أجودُّ.
٦٨. ضُبِطَت بالجرِّ في "ت"؛ عطفاً على قوله: (كرواية النَّبِيِّ صَلَّى الله عليه وسلَّم)، والتَّقدير: وكرواية الشَّيْخ عن التِّلْمِيز أيضاً، وفي "ك": (وبرواية)؛ عطفاً على قوله: (برواية الفاضل عن المفضول)، والتَّقدير: ويُلقَّب النوع المذكور برواية الشَّيْخ عن التِّلْمِيز أيضاً، وتحتملُ الرَّفْع على الإبتداء، وهو مقتضى شرح السَّخَاوِيّ، والتَّقدير: ومن رواية الأكابر عن الأصاغر رواية الشَّيْخ عن التِّلْمِيز.
٦٩. في "م ت": (ورواية) بالجرِّ؛ عطفاً على قوله: (الصَّحابة)، وهو مقتضى شرح السَّخَاوِيّ وابن الدَّيْمِيّ، وأهمِلت في سائر النسخ، ويجوز الرَّفْع؛ ليكون الكلام في رواية الأكابر عن الأصاغر وما بعده بدايةً لنوعٍ جديدٍ مستقلاً عمَّا قبله، وقد يكون الكلام في رواية النَّظِير عن النَّظِير بدايةً لنوعٍ جديدٍ مستقلاً عمَّا قبله أيضاً.

٧٠. ضُبِطَ بِالنَّصْبِ فِي الْأَصْلِ؛ مَفْعُولًا لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: أَعْنَى الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ، وَجَعَلَهَا ابْنُ الدِّيمِيِّ مَفْعُولًا لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: كِرَايَةُ الثَّوْرِيِّ الْحَدِيثَ الْمَذْكُورَ، وَلَا يَخْفَى امْتِنَاعُ عَمَلِ الْمَصْدَرِ بَعْدَ حَذْفِهِ، وَضُبِطَ بِالرَّفْعِ فِي "س ت"؛ خَبَرًا لِمَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: رَوَيْتَهُمَا هِيَ الْحَدِيثُ الْمَذْكُورُ.
٧١. فِي "ن": (كَعَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ)، وَقَدْ مَثَّلَ ابْنُ الْمُثَنِّنِ بِذَلِكَ فِي "الْمُقْنِعِ" (٥٤٠ / ٢).
٧٢. فِي "ج": (وَلَدَيْهَا) بِالثَّنِيَّةِ، وَمَعْنَاهُ: الْإِبْنُ وَالْبِنْتُ.
٧٣. فِي "ت ط": (أَحْدُهُمْ)؛ مَرَاعَاةً لِقَوْلِهِ: (الْأَقْرَانِ).
٧٤. كَلِمَةُ (عَنْهُ) لَيْسَتْ فِي "م ج ك".
٧٥. فِي "ت": (تَبَاعَدَا)، فَيَكُونُ مَا بَعْدَهَا بَدَلًا اشْتِمَالًا.
٧٦. كَلِمَةُ (سَنَةً) فِي الْأَصْلِ وَ"س"، وَلَيْسَتْ فِي سَائِرِ النُّسَخِ.
٧٧. فِي "ن": (كَمَالِكٍ، وَعَكْسِيهِ، كَأَبِي حَنِيفَةَ)، وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ الْمُثَنِّنِ فِي "الْمُقْنِعِ" (٥٨٠ / ٢) مَالِكًا وَأَبَا حَنِيفَةً فَيَمُنِ اشْتَهَرَ بِاسْمِهِ وَكُنْيَتِهِ، وَهُوَ الصَّوَابُ.
٧٨. بِالْجَرِّ؛ عَطْفًا عَلَى مَا قَبْلَهَا، وَفِي "ت س" بِالرَّفْعِ.
٧٩. فِي "م ت ج ك ب": (وَالْمَخْتَلِفُ وَالْمُؤْتَلِفُ).
٨٠. فِي "ج": (يَسْبِقُ الْفَهْمُ مِنْهَا إِلَى شَيْءٍ)، وَفِي "ك": (تَسْبِقُ إِلَى الْفَهْمِ)، وَهُوَ تَصْحِيفٌ.
٨١. فِي الْأَصْلِ وَ"ت ج" بِالتَّذْكِيرِ: (وَهُوَ)، عَلَى قَصْدِ الرَّجُلِ الْمَنْسُوبِ، وَفِي سَائِرِ النُّسَخِ بِالتَّنْثِيثِ: (وَهِيَ)، عَلَى قَصْدِ النِّسْبَةِ، أَيْ: حَقِيقَتُهَا وَمَعْنَاهَا.
٨٢. فِي "ض": (نَزَلَ بَدْرًا)، وَفِي "ك": (نَزَلَ بِهَا)، وَفِي "ت": (نَزَلَهُ) أَيْ: الْمَوْضِعَ أَوْ الْمَكَانَ.
٨٣. فِي "ج ك": (فَيُتَرَجَّحُ).
٨٤. فِي "ك": (بِالْقِرَائِنِ)، وَهُوَ تَصْحِيفٌ، وَلَيْسَ فِي "ت" (فَيُتَرَجَّحُ بِالْمِيزَانِ).
٨٥. كَذَا ضُبِطَ فِي الْأَصْلِ وَ"ك" بِكَسْرِ الرَّاءِ، وَضُبِطَ فِي "ز" بِضَمِّ الرَّاءِ، وَقَالَ ابْنُ الدِّيمِيِّ: «بِثَلَاثِ الرَّاءِ»، وَقَالَ مَرْتَضَى الرَّيْزِيُّ فِي "تَاجِ الْعُرُوسِ" (١٩٤ / ٢٣): «كَ(نَصَرَ)، وَ(فَرَحَ)، وَ(كُرِّمَ)، وَعَلَى الثَّانِيَةِ اقْتَصَرَ الْجَوْهَرِيُّ وَالصَّابِغَانِيُّ وَصَاحِبُ "اللِّسَانِ"، وَانْظُرِ "الصِّحَاحَ" (١٣٤٩ / ٤) وَ"الْعُبَابَ" (٣٩٦ / ١) وَ"لِسَانَ الْعَرَبِ" (٦٢ / ٩).
٨٦. فِي "ن": (كَعْطَاءِ بْنِ السَّائِبِ)، وَقَدْ مَثَّلَ بِهِ ابْنُ الْمُثَنِّنِ فِي "الْمُقْنِعِ" (٦٦٣ / ٢).

٨٧. في "ب": (فمن روى قَبْلَ ذلك عنهم، قُبِلَ، وإلّا، فلا)، وهي بمعنى عبارة "المُفْنَع" (٢/ ٦٦٣).
٨٨. في الأصل و"ت د" بجَرّ الكلمات الثلاثة: (والقبائل والبلاد والصناعات)؛ عطفاً على قوله: (طبقات الرواة)، وهو مقتضى شرح السخاوي وابن الدّيمي، ويجوز الرّفْع فيها؛ ليكون الكلام بدايةً أنواعٍ مستقلاًّ عمّا قبله.
٨٩. بكسر الحاء، وقد تُضْمُ، وضُبِطت في "ض" بالصّمْ، جمع (جَلِيّة)، وانظر "الصّحاح" (٦/ ٢٣١٨)، وجاء في "هـ" هنا: (فافهم، وبالله التّوفيق، وصلى الله على سيّدنا محمّد وآله وصحبه، وسلّم، وحسبنا الله، ونعم الوكيل).
٩٠. هكذا في "م ط س ز د ض"، وفي "ك": (هذا آخرُ "التذكيرة")، بدون واوٍ، وفي "ص": (وهي آخرُ "التذكيرة")، وفي "ج ب": (آخرُ "التذكيرة") بدون (وهذا) أو (وهي)، وفي الأصل: (آخرُ ذلك).
٩١. قوله: (والله أعلم بالصّواب) في الأصل و"ت" فقط، ثمّ جاء في الأصل: (قال المؤلّف رحمه الله، وهو مؤلّف الكتاب أجمع)، وذلك أنّ النّاسخ كتّب "التذكيرة" مع مصنّفاتٍ أخرى لابن المُلّقين في كتابٍ واحدٍ؛ فهو يذكر أنّه مؤلّف الكتاب كلّّه، أي: الدّفتر الجامع لتلك المصنّفات.
٩٢. في الأصل: (وهذه)، وما أثبتّه في سائر النّسخ، وليست هذه الفقرة في "ت ه ط".
٩٣. في "ص": (عُجاله المبتدئ)، وقال ابن الدّيمي: «بالهمز، وقد يُترك»، وإنّما يجوز تركه عند الوقف.
٩٤. كلمة (فيه) زيادةٌ من "م س ج ك د ض ب".
٩٥. في "ض ص": (إلى التّأليف).
٩٦. كلمة (السّالف) ليست في "ط ص".
٩٧. كلمة (المُشار إليه) ليست في الأصل، وهي ثابتةٌ في سائر النّسخ، إلّا "ت ه ط"؛ إذ ليست فيها هذه الفقرة.
٩٨. في "ك": (وزوائده)، وفي "ص": (وفوائده)، وهو تَكَرُّرٌ، وكلاهما تصحيّفٌ، وسقطت الكلمة من "ض".
٩٩. جملة (قال مؤلّفه رضي الله عنه) من "م ك ب"، والمعنى في سائر النّسخ عباراتٍ متنوّعة، إلّا "ت"؛ فليست فيها هذه الفقرة، وتقدّم في الأصل نحو هذه الكلمة بعد قوله: (والله أعلم بالصّواب)، وذكرته في الحاشية ثمّ.
١٠٠. في "ض": (وفرغْتُ).

١٠١. كلمة (نحو) ليست في "ض".

١٠٢. في "س د ض"، بحذفِ نونِ (عشرين) للإضافة، وفي "م ظ ه ط ب": (سابع عشرين) بإثبات التَّوْنِ بغيرِ إضافةٍ، والأوَّلُ أجوَدُ، وفي "ز": (ثلاثٌ بقيتَ من جُمادى الأولى)، والمعنى واحدٌ، وفي الأصل و"ك": (سابع عَشْرَ).

١٠٣. في "ط": (سنةٌ ثلاثيةٌ)، في "ض": (من سنةٍ ثلاثٍ)، وفي "د": (من سنةٍ ثلاثيةٍ)، وفي "م": (من ثلاثٍ)، وفي "ج ك ب": (عامٌ ثلاثيةٌ).

١٠٤. قوله: (أحسن الله تَقْضِيَّيْهَا وما بعدها في خيرٍ) زيادةٌ من "م س ض ب"، ثمَّ في "م": (وسلاميةٌ)، وفي "س ض": (وعافيةٌ)، وفي "م": (بمحمَّدٍ وآله وعِزَّتِهِ أَجْمَعِينَ)، وهو توسُّلٌ بدعيٌّ لا يجوز، وفي "ب": (آمينٌ)، وفي "ط": (أحسن الله ما قبلها وما بعدها، ونَفَعَ بها من قرأها، آمينٌ)، وقد أَرَّخَ ابنُ المُلقِّنِ فراغَهُ من "المُفْنِعِ" بسنةٍ تسعٍ وخمسينَ وسَبْعِمِائَةٍ، ثمَّ قال (٢ / ٦٧٨): «أَحْسَنَ اللَّهُ تَقْضِيَّيْهَا وما بعدها في خيرٍ وعافيةٍ بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ».

ثمَّ تباينتِ النُّسخُ بعد ذلك، فجاء في "ف": (وصلَّى الله على نبيِّنا مُحَمَّدٍ، وعلى آله وصحبه، وسلَّم)، وفي "ط": (والحمد لله ربِّ العالمين، وصلَّى الله على سَيِّدنا مُحَمَّدٍ، وعلى آله وصحبه، وسلَّم تسليمًا، آمينٌ)، وفي "س": (وصلَّواته على نبيِّه مُحَمَّدٍ آله وصحبه، وسلَّم)، وفي "ز": (ولله الحمدُ على ذلك)، وفي "ك": (والحمد لله)، وفي "د": (والحمد لله أوَّلًا وآخرًا، وظاهرًا وباطنًا، لا ربَّ غيره، وصلَّى الله على سَيِّدنا مُحَمَّدٍ، وآله وصحبه، وسلَّم تسليمًا)، وفي "ط": (وصلَّى الله على سَيِّدنا مُحَمَّدٍ، وعلى آله وصحبه، وسلَّم، والحمد لله ربِّ العالمين).



والحمد لله الَّذِي بنعمته تَتِمُّ الصَّالِحَاتُ، حمداً كثيراً طيباً، دائماً ما دامتِ الأرضُ والسمواتُ

ولا حولَ ولا قوَّةَ إلَّا بالله، بنوره الهدى، وبيده التَّوفيقُ، وعليه المُعتمدُ في المُلِمَّاتِ

وصلَّى الله - وسلَّم - على نبيِّنا مُحَمَّدٍ: خِتَامِ الرِّسَالَاتِ وتَمَامِ الكَمَالَاتِ

وكتبه يومَ الجمعة، الثَّامن والعشرين منَ المحَرَّم: المُعظَّم الحُرُماتِ

عامَ أربعةٍ وأربعين وأربعمائةٍ وألفٍ، عَمَرَهُ اللهُ بالبركاتِ

عبدُ الإله، طالباً هُداه، وراغباً في رحمته ورضاهُ

فيصلُ بن مُحَمَّدٍ بن حَمِيدٍ القَلَّافُ

أسبغ الله عليه الألفافَ

وعلى المسلمين

آمينَ